الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة
منشور عدد 05

تونس في 23 فيفري 2024

من رئيس الحكومة
إلى
السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدّولة والولاّة ورؤساء الجماعات المحليّة والمديرين العامّين والرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات والمنشآت العموميّة ورؤساء الهيئات العموميّة

الموضوع: حول تحجير إبرام عقود مناولة جديدة في القطاع العموميّ.

وبعد، وتطبيقا لأحكام الفصل السّادس والأربعين من الدستور الذي ينصّ صراحة على أن "العمل حقّ لكلّ مواطن ومواطنة، وتتّخذ الدّولة التّدابير الضّروريّة لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف" وعلى أنّ "لكلّ مواطن ومواطنة الحقّ في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل"، وسعيا إلى توفير ظروف العمل اللاّئق للعمّال بالقطاع العموميّ والقضاء على مختلف أشكال التّشغيل الهشّ مع ضمان استمرارية المؤسّسات والمنشآت العموميّة وديمومتها، فقد تقرّر تحجير إبرام عقود مناولة جديدة بالقطاع العموميّ انطلاقا من تاريخ هذا المنشور، وإلغاء كافة التدابير المخالفة لهذا المبدإ وخاصة منها المنشور عدد 35 المؤرخ في 30 جويلية 1999 المتعلق بالمناولة في الإدارة والمنشآت العمومية.

ونظرا لما يكتسيه هذا الموضوع من أهميّة بالغة، فإنّ السيّدات والسّادة الوزراء وكتّاب الدّولة والولاّة ورؤساء الجماعات المحليّة والمديرين العامّين والرّؤساء المديرين العامّين للمؤسّسات والمنشآت العموميّة ورؤساء الهيئات العموميّة مدعوّون للتقيّد بمقتضيات هذا المنشور بكل دقّة.

رئيس الحكومة
أحمد الحشّاني